

أوراق في السياسات المالية والنقدية

د. مظهر محمد صالح*: الموازنة العامة للعراق ٢٠٢١ واحتمالات التمويل بالوسائل النقدية

وجه الاستاذ هيثم الحسني الاستشاري في شؤون الادارة المالية الحكومية الاستفسارات والاسئلة الآتية وطلب الإجابة عليها وعلى النحو الآتي:

- 1 - اغلب التوقعات تشير إلى ان العام القادم ٢٠٢١ سيكون ايضا بدون موازنة عامه، لعدم توفر الغطاء المالي.
- 2 - وهناك توقعات في استمرار الازمة العالمية الاقتصادية واستمرار انخفاض اسعار النفط.
- 3 - والحديث عن تخفيض قيمة الدينار امام الدولار، بدون خطه ذكيه لتفعيل القطاع الخاص ليكون مسؤول عن سد احتياجات الاستيراد ومنع الاحتكار والسيطرة على ارتفاع الاسعار.

نحن امام اعصار اقتصادي سياسي قد ينهي شيء اسمه العراق IQ واعمى من لم يشاهد أو يسمع صوت الرياح المدمرة.

السؤال:

- أولا- كيف لنا ان نهرب اقتصاديا من هذا الاعصار المدمر.
- ثانيا- هل تعتقد ان تحسين الادارة المالية في العراق اصبحت ضرورة حتميه - كتطبيق نظام IFMS (نظام المحاسبة الإلكترونية)

حفظك الله استاذنا ومعلمنا.

أوراق في السياسات المالية والنقدية

أ-يمكن القول انه امام الاحتمالات والمخارج الاقتصادية الصعبة التي ذكرت في التساؤلات انفا، فلا مناص من فرض الانضباط المالي fiscal control ولا اقصد سياسة التقشف بالضرورة austerity policy وذلك بجعل الانفاق الحكومي يطابق الايرادات العامة مهما بلغت، واحداث موازنة (مقزمة) متوازنة وانما التحول نحو السيطرة الفاعلة على ابواب الصرف غير المسوغ أو القابل للتأجيل والتعايش مع تدفق إيرادات نفطية منخفضة تصرف أو تنفق بقدر عالي من الانضباط وتكفي في الوقت نفسه لسد الالتزامات الاسمية أو التعاقدية القائمة كتركة فرضتها سياسات مالية سابقة شديدة التوسع. وبالتأكيد فإن موازنة عام ٢٠٢١ ستبقى موازنة تشغيلية بامتياز باستثناء بعض التخصيصات الاستثمارية للمشاريع طور التسليم. واذا ما ظلت الموازنة التشغيلية تهيمن عليها فقرة الرواتب والاجور والتقاعدات والمنح، وهو الامر المتوقع حتما مع انخفاض الإيرادات النفطية وعلى وفق معطيات الاقتصاد العالمي، وتدني الحصيلة الضريبية والإيرادية غير النفطية (التي لا نتوقع نموا ملموسا فيها بسبب مظاهر الركود وانفلات التحصيل والعوامل المؤسسية الضعيفة في الفهم والتطبيق بما فيها تواضع قدرات استخدام أنظمة ادارة المعلومات المالية IFMS التي تلقى مقاومة شديدة من الحرس الدفتری أو الحرس المالي القديم)، لذا فإن عبء تعظيم الموارد المالية وتعزيز موجة التحصيل وتوفير الإيرادات المالية السائلة في موازنة العام ٢٠٢١ سينصب على دور السلطة النقدية وسياساتها القادمة في انقاذ حركة الاقتصاد عبر مؤازرة الموازنة العامة واستمرار ديناميكيات الاقتصاد الكلي وتخليصه من مشكلات الركود الخطير المتعاضم.

ب-هناك متلازمتان بين السياسة النقدية والسياسة المالية في مرحلة الفائض المالي في الموازنة العامة وبناء الاحتياطات الاجنبية بسبب انتعاش اسعار النفط وبين مرحلة العجز المالي والتحول إلى التمويل بالإصدار النقدي عن طريق سياسات التيسير الكمي لمواجهة الانشطة الانكماشية، إذ ظلت السياسة النقدية تتبع شبه ترتيبات مجلس العملة semi currency board arrangements، حيث هنالك تغطية تامة للدينار العراقي بالعملة الاجنبية مع حرية التحويل

أوراق في السياسات المالية والنقدية

الخارجي واعتماد سياسة مشددة ازاء التضخم tightend policy والتوقعات التضخمية ولم يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض Lender of Last Resort (LLR) بل تحول إلى الملجأ الأخير للاقتراض من الجهاز المصرفي وعلى مدى عقد كامل من الزمن BLL بسبب سياسة الفائدة المرتفعة والتحسين المستمر في قيمة الدينار العراقي ومكافحة التوقعات التضخمية باستخدام المثبت الاسمي لسعر الصرف nominal anchor.

أما في مرحلتي الازمة المالية ٢٠١٤-٢٠١٧ و ٢٠١٩-٢٠٢٠ و ٢٠٢١ فقد تحول البنك المركزي نسبيا إلى مدرسة الصيرفة banking school ولاسيما بإقراض الحكومة عن طريق عمليات السوق الثانوية لحوالات الخزينة واقرض السوق ايضا والتوسع في الموجودات المحلية في الميزانية العمومية للبنك المركزي، والتبدل من BLL إلى LLR باستخدام التيسير الكمي والتيسير الائتماني بفائدة السياسة النقدية أو دونها احيانا. ولأول مرة تتم تغطية الدينار من العملة الاجنبية حصرا إلى الادوات المالية الداخلية لمكافحة الانكماشية في الاقتصاد.

وفي الاحوال كافة فلا مناص من اللجوء إلى استخدام السياسة النقدية التوسعية أو الملبية accommodative في التعاطي مع الادوات والاشارات النقدية المفضية إلى كسر الركود الراهن والتحول إلى نمط في ادارة اهداف السياسة النقدية يقوم على التضخم المستهدف المحدود limited targeted inflation (اي دون الخروج من المركب السعري ذي المرتبة العشرية الواحدة one single digit inflation) والذي يمكن ان اسميه (ان جاز لي التعبير) بحالة تحريك المثبت الاسمي من مكان استقراره الراهن الثابت إلى آخر متحرك removable nominal anchor، ذلك في تبني سياسات صرف اكثر ملائمة ومرونة عند تحديد القيمة الخارجية للنقود، مع قبول ثبات اسمي للقيمة الداخلية للنقود في سد الالتزامات والمدفوعات التعاقدية للمعاملات. وبهذا سيكون التضخم المستهدف المحدود وسيلة تمويل اضافية تدعم الحفاظ على القيم الاسمية الملتزم بها في الصرف أو الانفاق في الموازنة العامة المقبلة. فالحفاظ على القيم الاسمية النقدية للإنفاق والالتزامات التعاقدية المحلية كافة وخفض القوة الشرائية الحقيقية في الموازنة العامة هي اشبه ما تكون بالرافعة المالية fiscal leaverge المستجدة بالعوامل

أوراق في السياسات المالية والنقدية

(الكمية) ولكنها مشتقة من المتغيرات (السعرية) وهو ما نطلق عليه بالضريبة التضخمية inflationary tax وهو امر يلائم سياسة (سحب البساط المالي من اشكاليته الحقيقية الثابتة دون المساس بالتزامات الدفع النقدية الاسمية في الموازنة العامة). فسياسة سحب البساط المالي الحقيقي واستبدله بالبساط الاسمي تأتي من مشكلات تفاقم عبء الاقتراض الداخلي وتحميل الموازنة العامة أثر مالي صعب السداد إلى آخر الشوط. ذلك بسبب بلوغ الاقتراض المحلي المفضي إلى توسع القاعدة النقدية حدود قصوى قد لا تتناسب وحدود الاستقرار التي يتطلع اليها النظام النقدي الراهن وكفاية احتياطياته الاجنبية كأداة نقدية مهمة واساسية (تتسق ومبادئ السياسة النقدية الراهنة).

وعليه مالم تتحرك السلطة النقدية وتستبدل شيئاً من اهدافها باتجاه سياسات توسعية (سعرية) المضمون كاستهداف التضخم المحدود صعوداً بدلاً من سياسات التوسع (الكمي) الراهنة القائمة على سياسات التمويل بالنقد الرخيص cheap money policy (وهي في الحالة العراقية تقوم على ثبات سعر الصرف) فان ظواهر التوسع بالأساس النقدي وبأصول أو موجودات دين محلية سيقوض آجلاً أم عاجلاً مستويات كفاية الاحتياطيات الاجنبية تحت قيد ثبات المصروفات التشغيلية الحكومية كقوة انفاق عظمى مقومة بعملة اجنبية في ظروف تاريخية (كان اساسها فائض ميزان المدفوعات العراقي في سنوات الوفرة المالية) والاستمرار بتوليد قوة طلب عظمى داخل الاقتصاد الوطني بقوة شرائية عالية شديدة الكلفة.

ج - إن الانفاق الحكومي الذي يمثل قرابة نصف الناتج المحلي الاجمالي سيدفع لامحالة موازنة ٢٠٢١ باستمرار إلى توافر الحاجة إلى التمويل (الكمي) من خلال الاقتراض المحلي، الذي بلغ طاقاته القصوى، والذي بات امراً غير مرغوب في السياسة المالية ومتطلبات موازنة ٢٠٢١ ما لم تتبدل سياسات التمويل الحكومية نفسها من الوسائل (الكمية القائمة على الاقتراض الداخلي وتوسع بالأساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي) إلى الوسائل الكمية القائمة على التبدل (السعري). اي التي يمكن ان تركز على تحريك المثبت الاسمي لسعر الصرف كما أشرنا سلفاً. وان هذا التبدل يقتضي مساهمة قوية من طرف السياسة

أوراق في السياسات المالية والنقدية

النقدية بالتحول في تبدل تركيب الاساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي من مظاهرها الكمية بسعر صرف ثابت إلى التبدل قيميا أو سعريا وبسعر صرف متحرك، وهي سياسة لا يمكن الخروج عن مساراتها مالم يتحقق توازن مرغوب في الموازنة العامة أو فائض ملموس مخطط ex ante في الموازنة الحكومية مفترضين ارتفاع اسعار النفط إلى أكثر من ٦٠ دولار للبرميل الواحد وهو امر ربما مستبعد في السنة المالية القادمة.

ء-ختاماً

إن حالة الركود الشديدة في الاقتصاد الكلي اليوم التي يمثلها انعدام التضخم الملامس (للصفر) وترافقها أوضاع بطالة تلامس المرتبتين العشريتين ونتاج محلي إجمالي فقد قرابة ٣٠٪^{ALM} من قيمته وبتدني مستمر ومقلق، هي من يسوغ أحداث موجة (تضخمية منضبطة محدودة تقودها السياسة النقدية controllable inflationary wave) تلائم سياسة (سحب البساط المالي الحقيقي في تحصيل الإيرادات بوسائل تضخمية مسيطرة واستبدالها بأخرى اسمية). أي أحداث تلائم match نقدي مع سياسة مالية تقوم على تنفيذ التزامات الصرف في الموازنة بقيمها الاسمية أو التعاقدية بدلا من قيمها الحقيقية المغالى بها على مستوى الانفاق المحلي الذي يشغل اليوم قرابة ٧٠٪^{ALM} من إجمالي النفقات العامة).

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 3 تشرين الاول / اكتوبر 2020

<http://iraqieconomists.net/>